

تونس، في 31 مارس 2026

بلاغ مشترك

تعزيز شفافية الإفصاح المالي: هيئة السوق المالية وهيئة الخبراء المحاسبين يدعمان جهود مراقبي الحسابات من أجل معلومات مالية مستدامة وموثوقة

في إطار التوجهات الاستراتيجية لهيئة السوق المالية الهادفة إلى ترسيخ مبادئ الاستدامة، وحرصاً على مواصلة وتعزيز التعاون المؤسسي بينها وبين هيئة الخبراء المحاسبين بالبلاد التونسية، تواصل المؤسساتان جهودهما المشتركة الرامية إلى دعم شفافية وموثوقية المعلومات المالية المرتبطة بعوامل الاستدامة، بما يعزز ثقة المستثمرين وكافة المتدخلين في السوق.

وفي هذا السياق، وامتداداً للبلاغين الصادرين عن هيئة السوق المالية بتاريخ 25 ديسمبر 2025 و13 فيفري 2026، والمتعلقين بضرورة تضمين معلومات مرتبطة بعوامل الاستدامة ضمن القوائم المالية لشركات المساهمة العامة، واستناداً إلى مقتضيات الإطار المرجعي للمحاسبة والمعايير الدولية لإعداد التقارير المتعلقة بالاستدامة IFRS S1 وIFRS S2، تذكّر الهيئتان بأهمية إدماج الجوانب البيئية والاجتماعية والحوكمة وكذلك المعطيات المرتبطة بآلية تعديل الكربون على الحدود عند إعداد وتدقيق المعلومات المالية لتلك الشركات.

وفي هذا الإطار، وسعيًا إلى مرافقة مراقبي الحسابات في أداء مهامهم المتعلقة بتدقيق المعلومات المالية ذات الصلة بهذه المعطيات، قامت هيئة الخبراء المحاسبين بإعداد ونشر مذكرة توجيهية في الغرض. وتُعد هذه المذكرة مرجعاً أساسياً، منسجماً مع المعايير الدولية في مجالي التدقيق والاستدامة، وتهدف خاصة إلى:

- توضيح منهجية تقييم الأهمية النسبية للمسائل المرتبطة بالعوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة وكيفية انعكاسها على القوائم المالية؛

• تحديد العنايات الواجب القيام بها وكذلك المعطيات الثابتة الواجب تجميعها في إطار تدقيق المعلومات المرتبطة بالاستدامة؛

• تأطير كيفية معالجة النقائص أو الإخلالات المسجلة وتأثيرها على رأي مراقب الحسابات وعلى اجراءات التواصل مع هيكل الحوكمة للشركات المعنية .

كما تؤكد هيئة السوق المالية وهيئة الخبراء المحاسبين على الدور المحوري الذي يضطلع به مراقبو الحسابات في مواكبة هذا التطور في منظومة الإفصاح المالي، وفي ترسيخ أفضل الممارسات في مجالات الشفافية والحوكمة والاستدامة.

وفي هذا الصدد، تدعو الهيئتان مراقبي حسابات شركات المساهمة العامة إلى الالتزام بمقتضيات هذه المذكرة التوجيهية والعمل على تطبيقها بكل دقة، بما يضمن حماية المستثمرين وسائر مستعملي المعلومات المالية.

ومن خلال هذه المبادرة، تجدد هيئة السوق المالية وهيئة الخبراء المحاسبين التزامهما بمواصلة اتخاذ مبادرات مشتركة، لا سيما في مجالات التوعية والتكوين والمتابعة، بهدف ضمان تطبيق فعلي ومنسجم لهذه المتطلبات الجديدة، بما يعزز إرساء سوق مالية مستدامة وشفافة منسجمة مع المعايير الدولية، ويدعم ثقة المستثمرين وجاذبية السوق المالية التونسية.